جامعة الموصل
كلية الزراعة والغابات
قسم الارشاد الزراعي ونقل التقنيات

ارشاد مرأة ونشئ ريفي
العملي

مدرس المادة
م.رؤى محمد حامد

ارشاد مرأة ونشئ -عملي

المفردات

واقع المرأة الريفية ودور الإرشاد في توعيتها

دور المنظمات الأهلية في تنمية المرأة الريفية

المرأة الريفية محرك التنمية الزراعية في الدول النامية

الصعوبات التي تواجه المرأة الريفية في العراق

الإطار الوطني لحماية وتمكين المرأة الريفية:

الإطار التشريعي لحماية المرأة :

اهم التحديات لتطوير المرأة الريفية

انجازات تطوير المرأة الريفية في العراق

دور المرأة في الزراعة:

اهمية عمل المرأة الريفية في القطاع الزراعي:

أوقات عمل المرأة الريفية:

المعوقات والمشاكل لمشاركة المرأة في التنمية الريفية

مراحل تشكيل قسم تطوير المرأة الريفية:

عناصر عملية تطوير المرأة الريفية:

آليات إدماج المرأة في التنمية:

الاحتياجات الأساسية للشباب :

نشاط:

-يكلف الطالب بالبحث عن استراتيجيات لتطوير الشباب والنشي الريفي وفق التوجهات العالمية للمنظمات الدولية

-يكلف الطالب بالبحث عن اليات لتطوير المراة الريفية وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا

واقع المرأة الريفية ودور الإرشاد في توعيتها

على الرغم من أهمية الإرشـــاد في توصـــيل المعلومات والتقنيات الحديثة إلى المزارعين فإنه مازال لم يصـل إلى عدد كبير من المزارعين وان أعدادهم التي وصـل إليها المرشـدون أقل مما هو متوقع بكثير , وان البلدان ذات الدخل المتوسـط والمنخفضـة الدخل حصـة قليلة من المزارعين قد تفاعلوا مع المرشـدين ووكلاء الإرشـاد الحكوميين , و يرجع القيود على الوقت وانخفاض التعليم سـبباً رئيسـي في ذلك وجعل ألإفراد اقل تفاعل مع المرشدين الزراعيين , وكذلك نستطيع القول إن الخدمات الإرشادية هي شي أساس لتجسير الهوة بين ألإنتاجية الاحتمالية والإنتاجية الفعلية ,وتوفير خدمات بيئية غاية في ألأهمية وهناك عدد من الدلائل التي تشـير إلى وجود العوائد المرتفعة للمصـروفات على الإرشـاد الزراعي وكذلك توفر الخدمات الإرشـادية والمعلومات التي تسمح للمزارعين بعمل اختبارات أفضـل و أكثر أرشـادا في تركيب المنتجات والممارسـات المناسبة والتكنولوجيا وإدارة المزرعة.(FAO, 2015: 71).

ويفتقر الكثير من المزارعين إلى السـبل للحصـول على المعلومات المهمة والتي تخدم المزارعين والإرشاد الزراعي أيضا وعلى الرغم من أن العقود ألأخيرة من الزمن شهدت ظهور عدد من النظم الإرشادية والزراعية وخدمات استشارية أكثر تعددية مع قيام الشركات الخاصة والمجتمع المدني يلعب دور مهم وأكثر نشاطا جنباً إلى جنب مع القطاع العام. (sulaiman وhall ,64:2002).

وعلى الرغم من مقدرة الرجال في الحصول على الخدمات الإرشادية أكثر من النساء ولكن تعد مقدرتهم محدودة .(FAO , 2011: 61).

وهناك اختلافات كبيرة بين المزارعين والمزارعات من حيث عدد اتصـالاتهم بوكلاء الإرشـاد الزراعي ونسـبهم المئوية تختلف أيضـا من حيث تلقيهم زيارات خاصـة من قبل المرشـدين الزراعيين وقدراتهم أيضـا على حضور اجتماعات المجتمع المحلى أو الاجتماعات التي يقوم بها أو يعقدها المرشدين حيث يكون نصيب النساء الريفيات منها أقل لعدم استطاعتها الحضور في كثير من ألأحيان بسبب الواقع الذي يفرض على النساء في البلدان النامية (Meinzenk وآخرون , 2011: 61).

وأن المرشـدين الزراعيين يتعاطون المعلومات الزراعية مع الرجال المزارعين أكثر من النسـاء منهم بسبب العادات الاجتماعية التي تفرض عليهم وعدم استطاعتهن الاتصال مع المرشدين الزراعيين من الرجال , وكذلك عدم وصـول وكلاء الإرشـاد إلى منزل المرأة الريفية يحد بصـورة خطيرة من حصـولها على المعلومات الضـرورية والخدمات الإرشـادية وكذلك يمكن أن نوضـح أن سـبب نقص وصـول الخدمات الإرشادية والمعلومات الضرورية للنساء الريفيات يعكس إلى حد كبير عدم وجود سياسات مناسبة في عملية التوظيف والتي تراعي اعتبار المسـاواة بين الجنسـين لكي تمكن وصـول الخدمات إلى المرأة الريفية وهذا يودي إلى زيادة الوعي لدى النسـاء الريفيات من خلال تقديم الخدمات الإرشـادية المناسـبة لهن (Ragasa وآخرون, 2011: بدون رقم صفحة)

هناك عدد من الاستراتيجيات التي ساهمت و أفلحت في تحسين واقع المرأة وزيادة حصولها على التوعية والخدمات الإرشادية منها : (ويرى Meinzen - Dick وآخرون ,2011 :62)

1 – تعزيز وتطوير دور مجموعات العون الذاتي ورابطات المرأة التي تقوم بالعمل الايجابي داخل الرابطات وترويج الوعي بقدرات المرأة على القيادة والقيام بإعمال الدعوة .

2 – تجنيد وتدريب وكيلات الإرشاد الزراعي في العمل الزراعي وتقديم الخدمات للنساء الريفيات.

3 – تدخل المرأة في المجال السياسي وفي الإدارة العامة عن طريق حجز مقاعد للمرأة والممثلات عن الإرشاد الزراعي في المجالس المحلية والمجتمعات الريفية من شانه إن يخلق جهات تنسيق للإناث تخدم مصالح المرأة الريفية.

4 – عند إجراء عملية التدريب أللازمة للموظفين والتي يراعى فيها كلا الجنسين عند تقديم الخدمات الإرشادية .

دور المنظمات الأهلية في تنمية المرأة الريفية

تقوم المجتمعات في الوقت الحالي بالبحث في كيفية إحداث تغيرات كمية ونوعية في حياة شعوبها ومن أهم هذه الأحداث التي تستطيع تطوير المجتمعات هي التنمية المتنامية والتي جعلت شعوب العالم تتسابق إليها لإحداث تنمية في بلدانهم باعتبارها هدف أساسي في تقدمهم وتطورهم إما محور عملية التنمية فهو الإنسان , للوصول إلى أعلى مراتب التنمية تقوم الحكومات بتنفيذ الكثير من التطورات في حياة شعوبها من أهمها هي مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي وفق خطط مدروسة ووفق متطلبات شعوبها ويجب على الحكومات توزيع المسؤوليات حسب المهارة والأداء من دون التفرقة بين الإناث والذكور (قاسم, 2004).

نستطيع أن نفسر و نصف طبيعة عمل المنظمات غير الحكومية (الأهلية) بأنها جسر بين الفرد و الدولة حيث تعتبر المنظمات وسيط تظهر بشكل واسع هو لتقديم خدمات اجتماعية هادفة باختلاف الغرض من هذا المنظمات و حسب الغرض من إنشائها (Gruel ,2000 : 87-107).

إما واقع المرأة الريفية في المجتمع العراقي وطريقة مشاركتها في المنظمات النسوية فان المرأة العراقية في الريف عانت من إهمال شديد خلال السنوات الماضية ما يقارب 23 عاما بجميع مجالات عملها حيث لا يوجد إي تنظيم نسوي يهتم بقضايا المرة في إي مستوى من مستويات المجتمع وهذا بدوره ينعكس سلبيا في دورها في تربية أبنائها ومستوى إنتاجها في عملها الزراعي والاقتصادي وبناء على هذا لابد من تواجد منظمات نسوية تهتم بتنمية عمل المرأة الريفية وتساعدها في حل مشكلاتها حيث يجب على الدولة أيضا إيجاد إستراتيجية خاصة لتطوير واقع المرأة الريفية (البدري, 2007 : 138)

المرأة الريفية محرك التنمية الزراعية في الدول النامية

تعتبر الزراعة مصدر الرزق والسبيل الوحيد للتخلص من براثن الفقر وضيق الحال للعديد من النساء في البلدان النامية,و العمل الزراعي في البلدان النامية يكون الدور الأساسي فيه للنساء خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض حيث تكون الزراعة فيها وسطيا 32% من الإنتاج المحلي أما النساء فهي تشكل الأغلبية من الأيدي العاملة في العمل الزراعي في هذه البلدان حيث تقع جميع الإعمال الزراعية والمنزلية على عاتق المرأة في البلدان النامية لهذا يجب إن يتم تعزيز إنتاجية النساء اقتصاديا من خلال جعل النساء من أولويات البرامج والسياسات الزراعية التي تهدف إلى تحسين واقع النساء الريفيات والنهوض في تنميتهم الزراعية , حيث تبين

أن المشاريع والبرامج الزراعية تمثل فقط 4% من المساعدات الإنمائية الرسمية في الدول الإفريقية (أشبي وآخرون, 2008 :1),أما فيما يخص النساء العراقيات في الريف العراقي فأنهن يقدمن دوراً مهماً لا يقل عن مثيلاتهن من النساء في باقي بلدان الوطن العربي والعالم لكن بسبب ما مر به البلد من دمار وحروب في الثمانينات من القرن الماضي أدى هذا إلى إلغاء جميع المؤسسات والمراكز التعليمية الإرشادية التي تقوم بتحسين وتطوير واقع المرأة الريفية (كاظم وطاحون , 2006: 137).

وكذلك الحصار الذي فرض على العراق لمدة لأتقل عن 23 عاماً حتى عام 2003 وخلال هذه الفترة لم ينفذ أي مشروع أو نشاط أو برنامج زراعي إرشادي يخدم أو يطور واقع المرأة الريفية في العراق أما في الفترة التي تلتها 2003 وما مر به العراق من الحرب التي دمرت واقع المرأة الريفية بشكل خاص والزراعة بشكل عام بسبب التهجير وترك المزارعين لمزارعهم والهجرة الكبيرة من الريف إلى المدينة كلها أدت إلى تحطيم المشاريع التي تزيد من أهمية ومن دور المرأة العراقية في الزراعة (ميخائيل , 2006 :137).

ومن الواجب تنمية المرأة الريفية باعتبارها محركاً للتنمية الزراعية في العراق وأن الأخذ بهذا الإستراتيجية من شانه أن يحسن ويطور مهارات واتجاهات ومعارف المرأة الريفية أما العمل بهذه الإستراتيجية و يضمن قفزة نوعية في الإنتاج الذي تقوم به المرأة الريفية (النباتية والحيوانية) وكذلك اقتصاد المنزل و التصنيع الغذائي وكذلك العمل على تحسين وتطوير مهارات ومعارف واتجاهات النساء الريفيات وذلك يتم من خلال التعليم الإرشادي وهذا العمل يتطلب وضع إستراتيجية تخدم العمل مع النساء وهذا يودي إلى تحقيق تنمية ريفية وزراعية مستدامة في القطر ونحاول تطبيقها على نطاق محدود كمرحلة أولى لغرض تقوميها ومن ثم تعميمها على مجال أوسع فيما بعد . (البدري 2007: 140).

الصعوبات التي تواجه المرأة الريفية في العراق

1. قلة المساهمة الاقتصادية للمرأة في مجالات التنمية فضلا عن تزايد ظاهرة البطالة.

2. قلة تمويل المشاريع المدرة للدخل الصغيرة التي تساهم في توفير فرص عمل للمرأة وأن وجدت تكون هناك اليات واجراءات معقدة فضال عن الصعوبات التي تواجهها المرأة في الحصول على التسهيلات المالية والقروض.

3. انتشار ظاهرة الامية بين النساء.

4. عدم توفر الضمان الاجتماعي لعدد كبير من النساء اللاتي يعملن في القطاع الخاص.

5. سيطرة العادات والتقاليد الموروثة تجاه تطوير المرأة اضافة الى الخلط بين النصوص الشرعية التي كرمت المرأة والموروث الثقافي.

6. ضعف الجهود الوطنية في الاستهداف المباشر للنساء الريفيات في برامج التنمية.

7. النظرة الطبقية للمجتمع تجاه مشاركة النساء في المبادئ السياسية والقيادية والوظيفية.

الإطار الوطني لحماية وتمكين المرأة الريفية:

ان المرأة الريفية في مجتمعنا لم تختلف كثيرا إذا كانت ماتزال تعيش تحتً عن مثيلاتها في مجتمعات اخرى ظل حمل ثقيل من العادات والموروثات الخاطئة تجاهها والتي شكلت عبئ وعائق وقف بوجه كيانها كفرد وتطلعها الى المستقبل، ولكن هناك بعض النساء استطاعت ان تشق طريقها نحو افق اوسع ناضلت بكل قوتها لتصبح على ما هي عليه ولكي نقيم الواقع الذي تعيشه المرأة الريفية في العراق البد لنا معرفة الاطر القانونية والتشريعية التي تحميها وتضعها في مكانها الصحيح بدون تميز وتمكنها من اداء دورها المجتمعي بالشكل الأمثل.

الإطار التشريعي لحماية المرأة :

الدستور العراقي لعام 2005 والذي تضمن اشارات تؤكد نهج الدولة على اعتماد مبادئ المساواة والمشاركة ففي ديباجة الدستور ورد كما يلي " نحن شعب العراق عقدنا العزم برجالنا ونسائنا على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة لكافة العراقيين " كذلك تضمنت مواد عديدة من الدستور الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية كما ورد في النصوص أدناه .

- المادة 14 العراقيين متساوون امام القانون دون تميز بسبب الجنس او العرق او القومية او الأصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي .
- المادة 18/1 حق المرأة في منح جنسيتها لأولادها .
- المادة 20/1 للمواطنين رجالا ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية كما أكدت المادة 22/1 على ان العمل حق لكل العراقيين وتناولت المواد 31 32، 33، حقوق المواطن العراقي في الحصول على الرعاية الصحية وتوفير سبل الوقاية والعالج في ظروف بيئية سليمة
- .المادة 34 كفالة الدولة حق التعليم لكل العراقيين .
- المادة 41 العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم ، واشارت الفقرة (رابعا) من المادة 49 من الدستور الى نسبة تمثيل النساء (لكوتا) على انهاً واجبة التضمين في قانون انتخابات مجلس النواب لتحقيق نسبة ما لا يقل عن 25 في المئة من عدد اعضاء المجلس من النساء .ولغرض تمكين المرأة الريفية وممارسة دورها ومسؤوليتها في المجتمع فقد تم الاهتمام بها وفق الاتي :

1. تشكيل لجنة عليا للنهوض بواقع المرأة الريفية
2. توفير القروض للمرأة الريفية من خلال صندوق المبادرة الزراعية .
3. تبني العراق مشروع النهوض بواقع المرأة الريفية عام 2012 .
4. الاهتمام بالمرأة الريفية ضمن إستراتيجية التخفيف من الفقر

اهم التحديات لتطوير المرأة الريفية

1. تعاني المرأة الريفية من فجوات في الميادين التنموية تعود الى التميز القائم على النوع الاجتماعي وبما يجعل المرأة أكثر عرضه لتداعيات الفقر وعدم القدرة للوصول الى الموارد والسيطرة عليها وضعف التمكين المعرفي والتعليم في مراحله المختلفة والبطالة .
2. قلة الدعم المادي لتطوير المرأة الريفية .
3. هناك خلل كبير في توزيع الادوار الاجتماعية والاقتصادية بين المرأة والرجل على نحو يعكس تمييزا واضحا ضد المرأة ولذلك تزال المرأة الريفية تعاني من مشكلة العمل بدون اجر والعمالة الناقصة وهذاً الامر يزيد من فقر النساء ويترك تبعات نفسية كبيرة عليهن .
4. ضعف تفعيل بعض التشريعات الخاصة بدعم تمكين المرأة والمساواة مع الرجل بالرغم من انها منصوص عليها في الدستور.

انجازات تطوير المرأة الريفية في العراق

1. اقامة مشاريع للنساء الريفيات في المجالات الزراعية (النباتي والحيواني)
2. تطوير معارف ومهارات المرأة الريفية واليافعات منهم في استثمار المحاصيل الزراعية والفائض عن الحاجة في الصناعات الغذائية
3. تنفيذ مشاريع انتاجية لغرض رفع مستوى دخل الاسرة .
4. تنمية وتطوير الوعي البيئي والصحي للأسرة الريفية والاهتمام بتربية الاطفال وتوعية وتثقيف المرأة الريفية في الجوانب التي لها دور في التنمية الاجتماعية والإنسانية. .
5. عقد الندوات الإرشادية المتخصصة في المجالات الزراعية والصحية والبيئية واقامة المعارض والمهرجانات الزراعية في مجال الصناعات الريفية والغذائية. .
6. رفع كفاءة اداء النساء الريفيات من خلال اعداد وتنفيذ مناهج تدريبية متخصصة بالتنسيق مع قسم تطوير القوى العاملة والمراكز التدريبية في المحافظات.

دور المرأة في الزراعة:

في جميع أنحاء العالم في المناطق الزراعية تشارك النساء على نطاق واسع في العمليات الزراعية, وقد توصلت العديد من الدراسات والأبحاث مشاركتها ودورها في الأنشطة الزراعية المختلفة وأن مشاركتها في العمليات الزراعية تختلف من بلد إلى أخر ومن منطقة إلى أخرى بسبب التغيير في الأعداد البشرية النسوية واختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد كما تختلف باختلاف الأنشطة التي تزاولها، ففي مرحلة ما قبل الحصاد تقل مشاركتها في بعض الأنشطة الزراعية مثل إعداد التربة وغيرها،وتزداد أنشطتها ما بعد الحصاد مثل تخزين الحبوب الغذائية، وتعبئة الحاصل.(Saini, & Koppen 2001:34).

و تلعب المرأة دورا رئيساً في الإنتاج الزراعي، وفي تربية المواشي والصناعات المنزلية وتظل مشغولة من الفجر حتى الليل لإيصال الأغذية للرجال في الحقول وجلب المياه ، وجمع حطب الوقود وإدارة الثروة الحيوانية, فضلاً عن عملها جنبا إلى جنب مع الرجل ، و تكملة جهودها في زراعة المحاصيل المناسبة من إعداد التربة وغيرها. (Habib ,1996:21).

أن نسبة القوى العاملة النسائية الناشطة في القطاع الزراعي تصل أعلاها في العراق إذ تصل إلى 68% من إجمالي القوى العاملة في البلدان العربية، وهي تمثل بذلك أعلى نسبة (الاسكوا،2000: 39-40) كما أنهن يضطلعن بمسؤولية الأعمال المنزلية التي تشمل رعاية الأطفال والتنظيف وإعداد الطعام وجلب الماء والوقود لمنازلهن ويتوقف مدى انصراف النساء الريفيات إلى الإنتاج الزراعي على عدة عوامل منها مثلاً، درجة المكننة في المزارع وحجم المزارع وتوفر العمال الذكور ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي داخل الأسر، ومن الناحية النسبية يقل عدد النساء العاملات في المزارع ذات المكننة المتطورة بينما يزداد هذا العدد في المزارع الصغيرة وكثيراً ما يعمل الرجال بدوام جزئي وخصوصاً في المزارع الصغيرة ويمارسون في الوقت ذاته وظائف أخرى (الاسكوا،2001: 13).

إن المرأة تشارك في أغلب الأنشطة الزراعية إذ تبلغ نسبة مساهمتها ما يقارب 70 % من الأنشطة الزراعية هذا وقد ازدادت نسبة العاملات الزراعيات من28.4% في عام 1994 إلى 58.8% في عام 2000 في معظم البلدان النامية، كما أنها تشكل على الصعيد العالمي 40% من القوى العاملة الزراعية، ويترأسن قسما متزايدا من الأسر الريفية، وذلك بسبب التحضر الذي حصل مؤخراً مما يجعل الرجال الريفيون ينجذبون إلى الوظائف الحضرية، فيتركون النساء متخلفات عنهم وهذا ما يحصل في غالبية البلدان النامية. وبما أن الرجال يتنقلون أكثر مما تتنقل النساء فهم يميلون إلى قبول الوظائف في منظمات أخرى،وهذا يؤدي إلى هيمنة الإناث بالتدريج في مجال الزراعة ، وقد أدى ارتفاع معدل النمو السكاني في الريف إلى الافتقار لوجود فرص عمل في تلك المناطق و إلى انخفاض الأجور الزراعية والطلب الموسمي للعمالة الزراعية ,إذ تعاني المناطق الريفية من زيادة نسبة هجرة الذكور المؤقتة والدائمة ، وبالتالي تجد المرأة الريفية تضطلع بالأعمال الزراعية وتساهم بصورة رئيسة في قوة العمل الزراعي الذي يتطلب منها العمل لساعات طويلة طوال العام بعمالة أسرية غير مأجورة, فضلاً عنً عمل المرأة الزراعي، فإنها تلعب دوراً مهماً في الزراعة وإنتاج الغذاء وفي الأمن الغذائي الأسري ،كما أنها تؤدي المهام الزراعية الرئيسة من نثر البذور وحصاد وتربية الحيوانات وتنظيف الحظائر وإحضار المياه و إعداد الطعام والطبخ والخياطة وتربية الأطفال وغيرها وبذلك تقوم بتأمين سبل العيش(صبح,2006: 16). كما يمكن ملاحظة الدور المضاعف للمرأة الريفية في مجال الزراعة من الشكل الآتي:

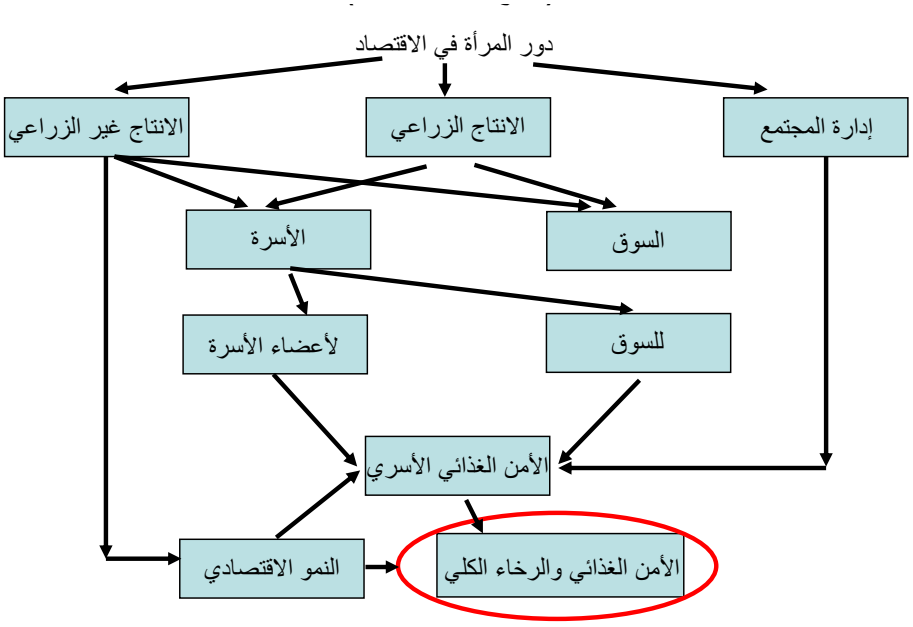

الشكل(1) يوضح الدور المضاعف للمرأة في الاقتصاد بوصف عام والزراعة بوصف خاص.

وفي الوقت نفسه تستطيع النساء الوصول لعدد من الموارد والحصول على بعض المنافع ولكن قدرتهن على التصرف بتلك المنافع لا تزال مقيدة ومحدودة, كما أن النظرة التقليدية لأدوار الجنسين أدت إلى وجود فجوة نوعية ملحوظة فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والصحة والوصول للخدمات الأخرى(صبح،2006: 17).

يمثل الشكل (2) توزيع الأعمال الزراعية وفق النوع الاجتماعي، و يوضح أيضاً المهام التي تقوم المرأة الريفية بتأديتها التي تتطلب جهداً وصبراً عاليين.

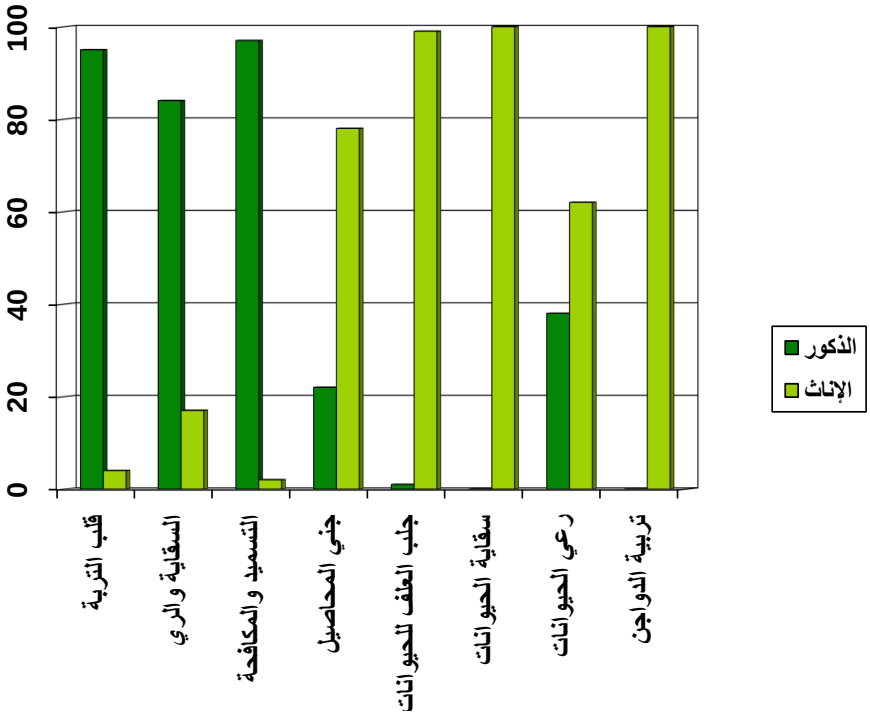

الشكل(2) يبين المهام الزراعية التي يقوم بها كل من الذكور والإناث(صبح، 2006: 18)

من الواضح أن العمل مثلما يحرر المرأة ويعطيها جوهرها الإنساني فهو إسهام واضح أيضا في زيادة الطاقة الإنتاجية والثروة القومية ونفيا للاستغلال ولابد من الإشارة إلى ارتباط الثقافة بالعمل الإنتاجي فالإنسان المثقف أكثر إنتاجا من غيره .(Human development report ,2000:191)

كما يمكن توضيح تقسيم العمل في إنتاج المحاصيل لعدد من الدول العربية في بلدان مختارة أعضاء في الاسكوا كما موضحة في الجدول التالي (FAO,1995:14)

الجدول(1)تقسيم عمل المرأة ودورها في إنتاج المحاصيل لعدد من الدول العربية*

البلد	إنتاج المحاصيل	الإنتاج الحيواني
الأردن	تعمل النساء في الزراعة وإزالة الأدغال والخف ورش الأسمدة والقطاف والحصاد والتغليف.	----------
الجمهورية العربية السورية	تشارك المرأة في البذار والخف وإزالة الأدغال .	تضطلع النساء بالمسؤولية عن الحلب والعلف والسقي وتنظيف الحظائر ويعمل الرجال في التلقيح والتشذيب.
العراق	تشترك المزارعات في إزالة الأدغال والتجهيز اللاحق للحصاد.	يشترك الرجل والمرأة في أعمال الإنتاج الحيواني.
عمان	تتزايد مشاركة المرأة في إزالة الأدغال والقطاف والتجهيز و الدراس والتخزين.	تضطلع النساء الدرجة الأولى بالمسؤولية عن تربية الماشية ويتشارك الرجل والمرأة في رعي الغنم والماعز.
لبنان	تضطلع النساء بالمسؤولية عن البذار وإزالة الأدغال والحصاد والتجهيز ولهن الدور الأساس في زراعة التبغ (تهيئة البذار، والزرع، والري، وإزالة الأدغال،والقطاف) وهن يشاركن على نطاق واسع في زراعة الأشجار المثمرة والزيتون وتدبير شؤون الدفيئات(الزراعة المحمية).	مع استثناء الرعاية الصحية والتسويق تضطلع النساء بالمسؤولية عن بقية أنشطة الإنتاج الحيواني ,ويخصص نحو 80 في المائة من المنتجات الحيوانية للاستهلاك المنزلي.
مصر	تظهر المسوح أنه باستثناء تهيئة الأرض ومكافحة الآفات تنشط المرأة في كل مراحل إنتاج المحاصيل، وهن يشتركن في التخزين والتسويق في مجال إنتاج القمح والذرة الشامية والأرز والبرسيم.	تعمل النساء أكثر مما يعمل الرجل في الحلب وفي تسويق وتجهيز اللبن والمنتجات الحيوانية.
اليمن	تساهم النساء بأكثر من 50 % من الإنتاج الزراعي.	ترعى النساء الأبقار ،ويشاركن مع الرجال في رعي الغنم والماعز ,وهن يضطلعن بالمسؤولية عن 90% تقريبا من الإنتاج الحيواني ويعمل الرجال أكثر في مرحلة التسويق.

* (FAO,1995:14)

أهمية عمل المرأة الريفية في القطاع الزراعي:

تعد المرأة الريفية عنصرا مهماً وبارزاً في العمل الإنتاجي الزراعي ويتزايد أهمية دورها مع تزايد أعداد السكان وازدياد الحاجة إلى الجهود البشرية كافة لإنتاج مايكفي من الغذاء لمواجهة تلك الأعداد السكانية الرهيبة والمتزايدة بتوالي السنين والذي يتوقع له أن يصل إلى 11.5 بليون نسمة بحلول عام 2100 تبعاً لتفسيرات وكالة الأمم المتحدة، وقد ثبت أن هناك علاقة واضحة بين معدل النمو الاقتصادي للدولة وبين قوة العمل النسائي بها حتى أصبحت هذه من المؤشرات التي تستخدم تقسيم النمو الاقتصادي ،وقد جاء في تقرير مقدم إلى اتحاد البرلمانات الأوربية في بروكسل عام 1995 انه بمقارنة معدلات النمو الاقتصادية لبعض دول العالم الثالث لوحظ أن قوة العمل النسائي في شمال أفريقيا وصلت إلى 19% وكانت في غرب أسيا 37% وفي شرق أسيا 78% وتوضح هذه الأرقام أنه كلما زادت عمالة النساء كلما إزداد النمو الاقتصادي (منصور ،1999: 26). ومن ثم كانت هناك حاجة ملحة وضرورية لتكثيف العمل مع المرأة الريفية لمساعدتها على تطوير أدائها ورفع كفاءتها الإنتاجية بما يحقق المشاركة المثلى لها وبما يؤدي إلى تحقيق أقصى استفادة من هذا العنصر البشري المهم. فتعزيز مساهمة المرأة في سوق العمل ينعكس ايجابيا على المرأة ذاتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ويساهم في تعزيز دورها في الأسرة وفي تحسين نظرة المجتمع لها من إذ دورها وأهمية مساهمتها في التنمية.(مقابلة،2000: 148).

وأكد مؤتمر بكين على ضرورة تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة بما في ذلك توفير فرص العمل لها والقضاء على الفقر المستمر والمتزايد على المرأة من خلال معالجة الأسباب الهيكلية للفقر عن طريق إجراء تغيرات في الهياكل الاقتصادية وضمان تحقيق المساواة في حصول جميع النساء بمن فيهن نساء المناطق الريفية على كامل حقوقهن ,ويعد معدل المشاركة الاقتصادية للإناث في البلدان العربية من بين أدنى المعدلات في العالم وهذا يرجع إلى عدة عوامل من بينها ضعف مستوى معرفة القراءة والكتابة وضعف المستوى التعليمي بين السكان من الإناث وزواج الإناث في سن مبكرة وارتفاع معدلات الولادات والقيود الثقافية المفروضة على أنماط معينة من عمل المرأة وضعف تنمية البنية الأساسية في المناطق الريفية،(مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ،1995: 91).

وتتراوح نسبة النساء العاملات في الإنتاج وفي الأنشطة اللاحقة، بين20-70 % وإشتراكهن أخذ في الزيادة لكثير من البلدان النامية خاصة مع تطوير الزراعة المروية الموجهة نحو التصدير والمرتبطة بالطلب المتزايد على الأيدي العاملة النسائية بما في ذلك العاملات المهاجرات,بينما حققت هذه العوامل الديناميكية منافع بطرائق معينة فإن أكبر نسبة من النساء الريفيات بوصف عام لاتزال تواجه أوضاعا صحية وظروف عمل متدهورة وإمكانية محدودة في الحصول على التعليم والسيطرة على الموارد الطبيعية وفرص عمل غير مضمونة ودخولا منخفضة ويرجع هذا الوضع إلى مجموعة متنوعة من العوامل بما في ذلك المنافسة المتزايدة على أسواق المنتجات الزراعية التي تزيد الطلب على العمالة النشطة والرخيصة والضغط المتزايد والصراعات على الموارد الطبيعية والمساندة المتضائلة من جانب الحكومات للمزارع الصغيرة الحجم وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لمصلحة مؤسسات الأعمال الزراعية الكبيرة وتشمل العوامل الأخرى زيادة التعرض للمخاطر ذات

الصلة بالكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية وتدهور إمكانية الحصول على المياه وزيادة المخاطر المهنية والصحية. (الموجز التنفيذي للتقرير التجميعي،2008: 10)

وعلى الرغم من التقدم المحرز في السياسات الوطنية والدولية منذ المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة في عام 1975م فمازالت هناك حاجة إلى إجراءات عاجلة لتحقيق المساواة بين الجنسين والمساواة الاجتماعية في السياسات والممارسات الخاصة بالمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية ويقتضي ذلك أيضا منح الأولوية لحصول النساء على التعليم والمعلومات والعلوم والتكنولوجيا وخدمات الإرشاد للتمكين من تحسين إمكانية حصولهن على الموارد الاقتصادية والطبيعية وامتلاكها والسيطرة عليها ولضمان توفر هذه الإمكانية، ثمة ضرورة لوضع إجراءات قانونية بشان ملكية الأراضي والسيطرة عليها وخطط ائتمان ملائمة ومساندة لأنشطة النساء المحققة للدخل وتقوية المنظمات والشبكات النسائية ويعتمد ذلك بدوره على تقوية قدرة النساء على الاستفادة من الفرص المستندة إلى الأسواق عن طريق إيجاد مؤسسات وسياسات تمنح الأولوية الصريحة لمنظمات المزارعات،من أجل زيادة مساهمات النساء في الإنتاج الزراعي وتحقيق استدامته ويشمل ذلك مساندة الخدمات والاستثمارات العامة في المناطق الريفية من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للنساء وظروف عَملهن وإعطاء أولوية لسياسات تطوير التكنولوجيا التي تستهدف تلبية إحتياجات النساء الريفيات والمزارعات والاعتراف بمعارف ومهارات وخبرات النساء في إنتاج الغذاء وصون التنوع البيولوجي وتقييم آثار الممارسات والتكنولوجيا الزراعية بما في ذلك الآثار السلبية لمبيدات الآفات على صحة النساء والإجراءات اللازمة لتخفيض استخدام هذه المبيدات ومدى تعرض النساء لها وأخيراً إذا أردنا تحسين إقرارنا بالمرأة بوصفها جزءاً من التنمية المستدامة من الأهمية البالغة ضمان التوازن بين الجنسين في اتخاذ القرارات الخاصة بالمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعية على جميع المستويات.(الموجز التنفيذي للتقرير التجميعي،2008: 11).

3- نفسية :تسري خاصة على متوسطات العمر من النساء اللواتي يشعرن بالفراغ خاصة بعد كبر أولادهن وتخلصهن من الأعباء الأسرية بعد كبر أولادهن.(الزيدي,1996: 89).

أوقات عمل المرأة الريفية:

تبين بعض الدراسات توزيع العمل بنوع الجنس أن الرجال عادة يتمركزون في أنواع العمليات الزراعية التي تحتاج إلى استخدام مكثف للمكننة الزراعية ,بينما تعمل النساء في الأشغال التي تحتاج إلى أعمال يدوية مكثفة أو تلك التي تستخدم فيها الآلات اليدوية البسيطة وهذا يعني أن المرأة تشتغل بالأعمال الزراعية التي تستغرق كثيراً من الجهد والوقت والرجال يشتغلون بالأعمال الزراعية التي تتطلب جهداً عضلياً كالتسويق وقيادة الآلات الزراعية، وإن كانت مجهدة (يستخدم فيها الآلة) وبالتالي لا تستغرق الكثير من الزمن وقد دلت دراسة أجراها راسام وتوللي عام1988م حول توزيع الجهد والزمن بين الرجال والنساء بالنسبة للعمليات

الزراعية للمحاصيل البقولية والحبوب في سوريا على أن العمليات التي تستغرق الوقت الأكبر هي عمليات الحصاد وإزالة الحشائش وتقوم بها النساء،

الجدول(2) توزيع عمل الرجل والمرأة وفق ساعات العمل*.

أعمال الإنتاج النباتي	البقوليات			الحبوب		
	ساعات العمل%	%مساهمة الكبار		ساعات العمل%	%مساهمة الكبار	
		الرجال	النساء		الرجال	النساء
إعداد الأرض	3.7	100	0	10.1	100	0
البذار	1.5	86	14	5.1	86	14
استخدام المبيدات	-----	-----	-----	0.8	95	5
استخدام الأسمدة	0.9	81	19	11.0	79	21
إزالة الأدغال	16.1	14	86	20.6	5	95
مكافحة الآفات	2.5	71	29	8.5	73	27
الحصاد	58.4	15	95	26.2	38	62
الترحيل	5.3	74	26	12.0	84	16
الدراسة	6.6	57	43	14.6	62	38
عمليات ما بعد الحصاد	1.6	89	11	0.4	83	17
تنظيف الحاصل	2.4	34	66	0.4	27	73
التعبئة	1.0	40	56	0.2	66	34
المجموع	100	30	70	100	56	44

* (حسن،1997 : 11)

ومساهمة المرأة 85% من الجهد المطلوب مقابل 15% للرجال وتليها من حيث الزمن عملية إزالة الادغال 16.1% ويبلغ جهد المرأة 86% مقابل 14% فقط للرجال وتكرر العملية نفسها بالنسبة للعمليات الزراعية للحبوب إذ تبلغ مساهمة المرأة 62%و95%على التوالي لعمليتي الحصاد وازالة الادغال مقابل 38%و5%فقط للرجال، وبالمقابل فإن مساهمة الرجل في عملية تحضير الأرض بلغت 100% بالنسبة لزراعة البقوليات والحبوب, بينما الزمن المستغرق في العملية الزراعية لم يتعَد 3.7%للبقوليات و10.1%للحبوب. والجدول(2) يوضح ذلك.(حسن،1997 : 12).

وفي دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) تقدر أن النساء الريفيات يقضين ما يقارب 13 (ساعة /اليوم) في تربية المواشي والعناية بها، كما أظهرت المسوحات وفقاً لآخر تقرير للمنظمة الزراعية FAOوجد أن المرأة الريفية تقضي في العمل قرابة 16-18 ساعة عمل مقابل 8-10 ساعات عمل في اليوم للرجال (FAO,2001:121) ،إذ تنفق النساء العاملات في القطاع الزراعي في بعض بلدان منطقة الاسكوا ذات الاقتصاديات الأكثر تنوعا، فترات طويلة عند أداء مهام كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة وكثيفة الاستهلاك للوقت.

إن الدور الأهم للمرأة هو دورها الإنتاجي والذي يبرز في عملها الزراعي وتشير التقسيمات النوعية للعمل إلى مساهمة المرأة الواضحة ولمختلف المحاصيل في العمليات اليدوية التي تحتاج إلى الكثير من الصبر والتحمل مثل الغربلة والتفريد وتحصين الشتول وجمع بقايا المحاصيل وتتولى عمليات الاحتطاب والقطاف والفرز والحصاد اليدوي بنسبة 70% ،وأن 70% من النساء في الريف يعملن أكثر من 15 ساعة عمل يومياً،(مركز الأمان ،2004:انترنت)وقد أوضحت بعض الدراسات توزيع أوقات عمل المرأة ويمكن إيجازها بالشكل الآتي:

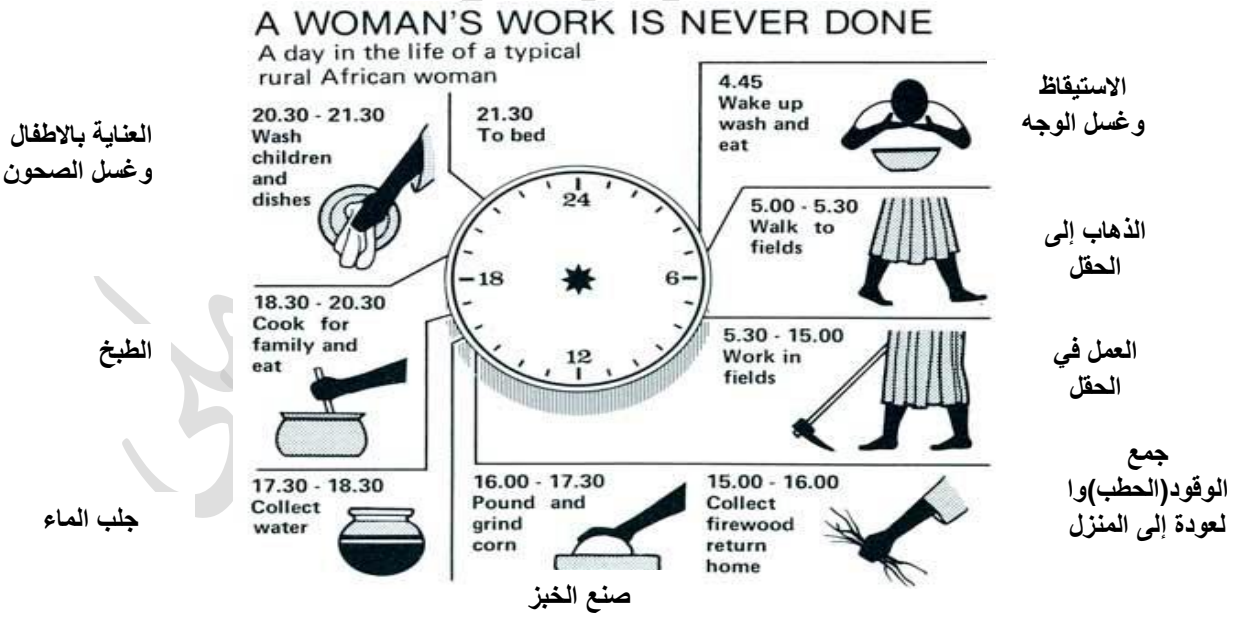

الشكل(3)يوضح توزيع أوقات عمل المرأة الريفية **(Workers The forgotten,1979:internet)**

المعوقات والمشاكل لمشاركة المرأة في التنمية الريفية:

1- **مشكلات اقتصادية**: قلة الدخل وندرة رأس المال وضعف الإنتاج الزراعي(النباتي والحيواني) وقلة الاهتمام بنشر الصناعات الريفية والاعتماد على منتجات الخارج لغرض الاستيراد ومن ثم استعمالها المدخرات المالية في مجمل الاستثمارات الوطنية(Bann,2005:internet).

2- **مشكلات تعليمية وثقافية**: ناتجة عن الجهل وانتشار الأمية وقلة المؤسسات التعليمية الموجودة في مناطق الأرياف إذ تتميز المجتمعات الريفية في الدول النامية بصفة عامة وفي معظم الأقطار العربية بصفة خاصة بضعف المستوى التعليمي لأفرادها وتعد هذه من أكبر المشكلات التي تواجهها هذه الدول،مما دعا البعض إلى اعتبارها السبب المباشر لاستمرار تخلف هذه المجتمعات (صالح,2007: 86). وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 80% من النساء العربيات يعانين من الآفة الاجتماعية الخطيرة (الأمية) وأن الخطط الموضوعة للقضاء على هذا المرض الاجتماعي دون مستوى الطموح .(صالح,2007: 184).

3- **مشكلات صحية**: كانتشار بعض الأمراض المستوطنة ووجود الظروف الطبيعية المناسبة (كالبرك والمستنقعات) لتكاثر الحشرات الناقلة للأمراض وكذلك قلة الوعي الصحي والجهل بالأمراض المختلفة وسوء التغذية.(علي,2008: 86).

مراحل تشكيل قسم تطوير المرأة الريفية:

إن الزراعة تشكل القاعدة الاقتصادية لتطوير المجتمع وان تطوير العنصر البشري العامل الرئيسي فيه و يشكل احد المقومات الأساسية لإحداث التنمية, واعترافا بالدور الحيوي الذي تبرع به المرأة الريفية, كان هناك اهتمام من قبل وزارة الزراعة بها, حيث كان في عام 1968 قسم يهتم بالمرأة الريفية تحت اسم قسم الإنعاش الريفي ثم تلت تلك المرحلة في عام 1973 مشروع مراكز الصديق حيث كان من ضمن آليات عمل هذا المشروع إرشاد الناشئات أو الشابات الريفيات ببرامج منفصلة ثم تلت تلك المرحلة استحدث قسم إرشاد المرأة الريفية يتبع مديرية الإرشاد الزراعي بعده بثلاث سنوات تم افتتاح12مركزا في عام 1973 ارتفع العدد ليصبح 335 مركزاً عام 1979 وفي عام 1980 الغي هذا القسم وانتقل من مسؤولية دائرة الإرشاد الزراعي إلى الاتحاد العام لنساء العراق ليكون من ضمن نشاطه الموجه للمرأة الريفية وبعدها توقف النشاط من عام 1980-2004 ذلك لانشغال البلد بأمور الحرب وفي تلك المرحلة بعدت المرأة عن أهم مصادر المعرفة العلمية الزراعية ومستجداتها وتوقف النشاط كليا إلى أن تم استحداث قسم تطوير المرأة الريفية وذلك في عام 2005 ضمن الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي وذلك بهدف تطوير معارف ومهارات النساء وتشجيعهن على إتباع الأساليب العلمية من اجل زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته وتحسين دخول العوائل المزارعين .

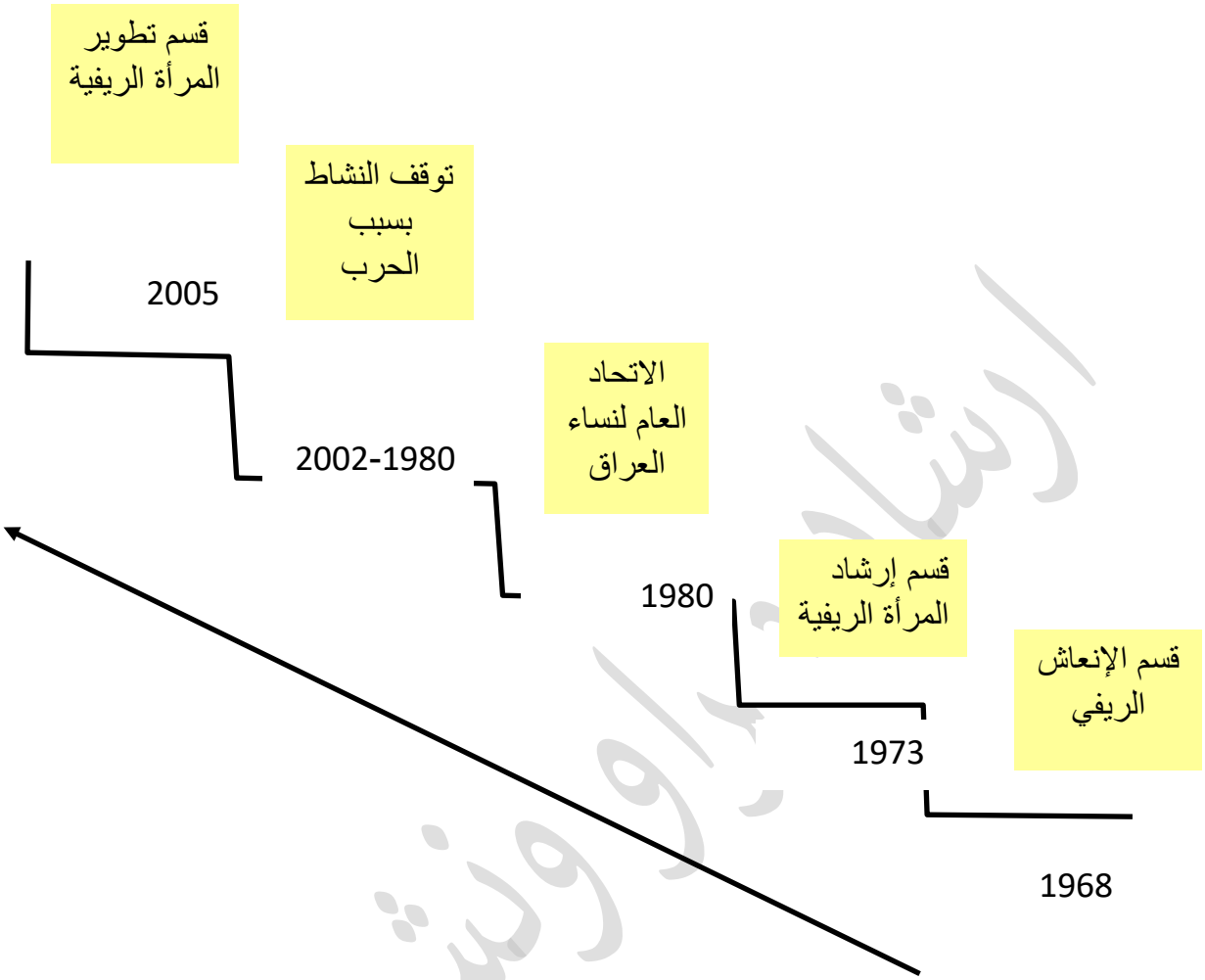

الشكل(4) يوضح مراحل تشكيل قسم تطوير المرأة الريفية(نصيف,2006: 6)

عناصر عملية تطوير المرأة الريفية:

إن تطوير مجالات السلوك الإنساني(المعرفي – الوجداني - المهاري) للمرأة الريفية في الميدان الزراعي هوعملية تنموية واسعة تشترك بمسؤوليتها المنظمات التنموية الزراعية والمرأة والعائلة والتنظيمات الشعبية والمهنية المحلية وعليه تتحدد العناصر الأساسية لتلك العملية بما يأتي :

1- مستوى المنظمات التنموية الزراعية وفي مقدمتها الإرشاد الزراعي.

2- مشاركة المرأة.

3- دعم العائلة وتشجيعها.

4- مشاركة المنظمات الشعبية.

5- المهندسات والمرشدات الزراعيات.(ماجد وحسين ,2004: 4).

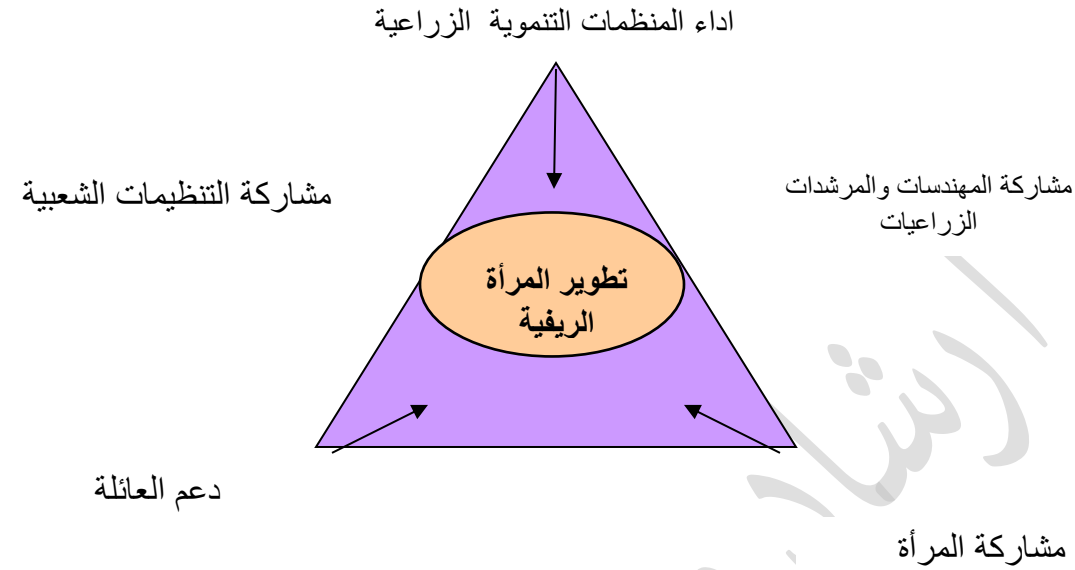

الشكل (5) يمثل عناصر تطوير المرأة الريفية

أولاً- مستوى المنظمات التنموية الزراعية:

من المهم أن يشرع جهاز الإرشاد الزراعي والمنظمات التنموية الأخرى بالعمل الميداني مع النساء الريفيات من خلال مشاريع مخططة تنسق فيها الأدوار والجهود والإمكانيات.

ثانيا-على مستوى المرأة الريفية:

إن مشاركة المرأة الريفية بالنشاطات والمشاريع الإنتاجية والإرشادية الزراعية تعد شرطاً لتطويرها في الميدان الزراعي .

ثالثا :على مستوى العائلة:

تؤثر العائلة كثيراً في قرار المرأة الريفية بخصوص مشاركتها بالنشاطات والمشاريع الإرشادية ومن المهم أن يكون هذا التأثير إيجابي ويصب في خدمة العائلة وتطوير الزراعة ,فضلا عن تطوير معارف و اتجاهات ومهارات المرأة في الميدان الزراعي.

رابعا:على مستوى التنظيمات المحلية:

إن التنظيمات المحلية (مجالس القرى والجمعيات النسوية) ودعوة المشاركة بفعالية في عملية تطوير المرأة الريفية إذ إن هذه الأهداف تلتقي مع أهداف تلك التنظيمات التي تركز على خدمة المجتمع الريفي وتطويره ويمكن أن تتخذ هذه المشاركة عدة مستويات وصور منها:

1- المشاركة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الإنتاجية والإرشادية الزراعية للنساء الريفيات في منطقة عملها.

2- المشاركة بتمويل تلك المشاريع أو توفير بعض مستلزمات التنفيذ.

3- دعوة النساء الريفيات وحثهن على المشاركة في تلك المشاريع وإقناع العوائل بذلك.

4- التحرك على المنظمات النسوية إذا ما وجدت لإقامة مشاريع في مناطقها.

خامساً: على مستوى المهندسات الزراعيات العاملات في المديريات: فإنهن مدعوات للمبادرة والتطوع للعمل بميدان تطوير المرأة الريفية ضمن المشاريع الإنتاجية والزراعية التي تنفذ لها، ولاسيما أن القطر يواجه مشكلة قلة أو غياب المرشدات الزراعيات وهذه المشكلة لا يقتصر نطاقها على العراق وإنما تواجهها معظم بلدان العالم فقد جاء في إحدى دراسات البنك الدولي عام 1992م أن نسب المرشدين الزراعيين الذكور يشكلون نحو94% من مجموع المرشدين, في حين أن نسبة المرشدات الزراعيات شكلت6% من مجموع العاملين،(ماجد وحسين،2004: 6).

آليات إدماج المرأة في التنمية:

تتعدد آليات إدماج المرأة في التنميةلكي يكون لها دور محوري في عمليات التنمية داخل المجتمع وتشارك في صنع واتخاذ القرارات التي من شأنها تجعل المرأة ذات أثر فعّال ومهم في المجتمع وذلك من خلال المداخل الآتية:

1- **المدخل التقليدي**: وهو مدخل يثير الانتباه في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع بصفة عامة والمجتمع الريفي بصفة خاصة.
2- **المدخل الثقافي**: وهو يقوم على الربط بين المرأة والبنيان أو الإطار الثقافي الذي تعيش فيه والذي يؤثرفي تباين أدوارها في المجتمع، ومن ثم فإن هذا المدخل يؤكد على أهمية الأخذ بالمفهوم الشامل لثقافة المجتمع عند التخطيط لبرامج التنمية بصفة عامة وبرامج المرأة بصفة خاصة تفادياً لحدوث أي تعارض بينهما.
3- **المدخل الديموغرافي الجزئي**: ويتناول قضية المرأة من منظور الحجم الأمثل للسكان وحجم الأسرة، وبعبارة أخرى فإن هذا المدخل يؤكد على بعد واحد من الأبعاد الديموغرافية المتعددة وما يتبع ذلك من دعوة لتنظيم الأسرة فقط وهو البعد الكمي على حساب بعدي التوزيع والخصائص السكانية.
4- **المدخل الاقتصادي**: ويؤكد على الدور الذي يمكن أن تلعبه قوة العمل النسائي في الاقتصاد العام وتحديد الأعمال التي ينبغي على المرأة القيام بها والنتائج المترتبة على ذلك وهذا المدخل يتجاهل الدور الحيوي

الذي تقوم به المرأة بوصفها ربة بيت وعاملة منزلية وزراعية لأنشطة اقتصادية ولكنها لا تحصل على أجر نظير دور الرجل، كما أنه ينظر إلى دور المرأة الريفية على انه دور هامشي أو ثانوي تقوم به من خلال الرجل.

5- **مدخل تقسيم العمل (اتخاذ القرار):** ويقوم على أساس دور المرأة من خلال مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات في محيط الأسرة أو المجتمع، وبطبيعة الحال تتباين مشاركة المرأة في ذلك فهي واضحة في الأمور التي تتعلق بالأسرة وضعيفة فيما يتعلق بالأمور المجتمعية والسياسية والجهود التطوعية.

6- **مدخل التبعية:** ويفسر هذا المدخل عمليات التنمية في الدول النامية في ضوء علاقات التبعية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، ويرى أنصار هذا المدخل أن التخلف في هذه الدول يقوم أساساً إلى تبعيتها لنظام السوق العالمي الذي يسيطر عليه الدول الرأسمالية والذي يحرص على إبقاء المرأة بوصفها قوة احتياطية يستعان بها عند الحاجة أي تبعية المرأة للرجل.

7- **مدخل التحديث:** ويؤكد على تغير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل ويركز هذا المدخل بصفة خاصة على إظهار الأدوار الجديدة التي ستقوم بها المرأة وانعكاسات تلك الأدوار على مكانتها في المجتمع في ضوء التغير الذي يتعرض له المجتمع ككل.

8- **المدخل التربوي**: يؤكد على تنمية دور المرأة ويعتمد على تنمية معارفها ومهاراتها وقدراتها من خلال عمليات التربية والتعليم والتدريب، ويعد هذا المدخل من أفضل المداخل، وقد فرض نفسه في مجال تنمية المرأة الريفية, لأنه يتعامل مباشرةً من خلال مؤسسات تعليمية ووكلاء مستهدفاً تنمية معارف المرأة وتحسين مهاراتها وتغير اتجاهاتها.(الإمام،2007: 283).

الاحتياجات الأساسية للشباب :

توجد احتياجات كثيرة ومتعددة للشباب والتي تتطلب ضرورة اشباع لها حتى ال تؤدى الى حدوث المشكلات ومن هذه الاحتياجات كما وضحها ناجي (2004) ما يلي:

أ- الحاجة الى تأمين المستقبل:

1. تيسير التعليم وتخطيطه بما يتناسب مع سوق العمل.
2. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
3. الحصول على عمل مناسب حتى يستطيع من خلاله توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة له.
4. توفير الدراسة والمرات الذين يؤهلان الشباب للحصول على العمل.
5. توفير التأمينات الاجتماعية المختلفة.
6. تأهيلهم للتعامل مع قضايا ومشكلات المستقبل.

ب- الحاجة الى الزواج وتكوين الأسرة :

1. توفير الأمن الاقتصادي للشباب وتأمينه.
2. تشجيع الدولة للمتزوجين بالوسائل المادية والمعنوية.
3. توفير التربية الجنسية للشباب بالطرق التي تتحفا عليهم صيانة أعراضهم وعفتهم.
4. مقاومة التقاليد التي تفرق بين الجنسين

ج- الحاجة الى قيادةعليا واضحة

1. الحاجة إلى ان تتضح الأهداف العليا لدى الدولة.
2. الحاجة إلى التوجيه الواعي عن طريق وسائل العالم.
3. الحاجة إلى ارتباط الشباب بالتراث القومي .
4. الحاجة إلى قادة متخصصين في المجالات المختلفة.

د- الحاجة الى دعم الشخصية واستمرار الاستعدادات الخاصة :

1. تهيئة وسائل استثمار وقت الفراغ .
2. توفير وقت فراغ كاف تستثمر فيه المواهب الشبابية.
3. توفير وسائل التثقيف الهادف والبناء.
4. حماية الشباب من حملات الفساد على نحو يحفظ عليه هويته وقيمه وثقافته

نشاط:

-يكلف الطالب بالبحث عن استراتيجيات لتطوير الشباب والنشي الريفي وفق التوجهات العالمية للمنظمات الدولية

يكلف الطالب بالبحث عن اليات لتطوير المراة الريفية وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا

ارشاد مراه ونشئ -عملي